أخبار – ١٢ ايلول/سبتمبر ٢٠١٢
للنشر الفوري

منظمة العمل الدولية تدعو إلى الإستثمار المُلح في فرص العمل الخاصة بالشباب

واشنطن (أخبار م.ع.د.) – دعت منظمة العمل الدولية إلى الإستثمار المُلح في فرص العمل الخاصة بالشباب من أجل معالجة التحدي المتمثّل بتنامي معدلات البطالة لدى الشباب.

وبمناسبة تنظيم المؤتمر العالمي حول الفرص الإقتصادية الخاصة بالشباب في واشنطن، شدّد المدير التنفيذي لقسم الإستخدام لدى منظمة العمل الدولية السيد خوسي مانويل سالازا– شيريناخ على الحاجة إلى التحرّك الجماعي بعد صدور الأرقام الأخيرة بشأن البطالة التي كشفت عن وجود ١٢,٦ في المائة من الشباب العاطلين عن العمل، أي قرابة الـــ٧٥ مليون شاباً.

وتوجّه إلى المندوبين قائلاً إنّه لا يجب إعتبار هذه الأرقام القاتمة "نذير شؤم لا مهرب منه. بل على العكس، أنا أعترف لكم أنّ الإنتعاش كان ضعيفاً وأنّ الغيوم السوداء لا تزال تلبّد الأفق، ولكن يتعيّن علينا الإستثمار بشكل ملح في فرص العمل الخاصة بالشباب ونحن على يقين أيضاً من أنّ التدخّلات والسياسات قد تُحدث فرقاً كبيراً".

وتتراوح أعمار ١,٢ مليار نسمة في العالم ما بين ١٥ و٢٤ عاماً، ويعيش ٩٠ في المائة منهم في البلدان النامية و٥٥ في المائة في آسيا. أما في أفريقيا، يبلغ متوسط عمر السكان ١٩ عاماً.

لمحة عن بطالة الشباب

- يعاني ٧٥ مليون شاب من البطالة حول العالم
- الشباب أكثر عرضة لمواجهة البطالة بثلاثة أضعاف بالمقارنة مع البالغين
- أكثر من ٢٠٠ مليون شاب عامل يتقاضى أقل من ٢ دولار أمريكي في اليوم
- على الأقل ١٠ في المائة من الشباب غير ملتحقين بالتعليم، أو بالإستخدام أو بالتدريب

وأضاف السيد سالازا– شيريناخ "يعكس هذا الواقع الديموغرافي أنّ مشكلة البطالة والبطالة الجزئية في معظم البلدان الأفريقية في العقود المقبلة هي فعلاً مشكلة الإستخدام لدى الشباب".

واستعرض، من جهة أخرى، خمسة مجالات أساسية يجب التدخل فيها وهي واردة في الدعوة إلى اتخاذ الاجراءات المتفق عليها في مؤتمر العمل الدولي في شهر في حزيران/يونيو الماضي من قبل الحكومات وأصحاب العمل والعمال: التعليم والتدريب، سياسات سوق العمل، الروح الريادية لدى الشباب، حق الشباب في العمل وسياسات الإقتصاد الكلي المتعلّقة بإستخدام الشباب.

ارسكو سنتر
شارع جوستنيان - القنطاري
ص.ب. ٤٠٨٨ - ١١ رياض الصلح ٢١٥٠ - ١١٠٧
بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠ ٧٥٢٤٠٠ ١ ٩٦١+
فاكس: ٠٥ ٧٥٢٤٠٥ ١ ٩٦١+
www.ilo.org/arabstates

وبحسب الورقة الصادرة عن منظمة العمل الدولية في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قد تتفاقم معدلات البطالة في صفوف الشباب على المستوى العالمي، فيما تُرخي أزمة منطقة اليورو بظلالها وتنتقل من الإقتصاديات المتقدمة إلى الإقتصاديات الناشئة، بموازاة تباطؤ الإقتصاديات في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإنكماش التجارة العالمية بصورة حادة ممّا سوف يُسفر عن إضعاف أسواق العمل.

وقال المدير التنفيذي إنّه يجب بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين الجودة في التعليم والتدريب وربط مجال التعليم والتدريب بمجال العمل من خلال التلمذة الصناعية، والإستراتيجيات الرامية إلى بناء المهارات وتحسين الوصول إلى خدمات الإستخدام.

في المقابل، يجب أن تستهدف سياسات سوق العمل الفئات الأكثر حرماناً وتساعد الشباب على إنشاء أعمالهم الخاصة من خلال خطط لتنمية الروح الريادية لدى الشباب. ولكن، وفي إطار المساعي الرامية إلى تعزيز إستخدام الشباب، لا يجب على السياسات الحكومية وأصحاب العمل تهميش حقوق العمل بالنسبة إلى العمال الشباب، مثل الحدّ الأدنى للأجور، والصحة، والسلامة والحماية الإجتماعية.

كما نوه بأهمية تحفيز النمو القوي والمستدام من خلال السياسات الإقتصادية الأشمل، وتنشيط القطاعات الزراعية والصناعية والخدماتية، وتسريع عجلة التحوّل في الإنتاج.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر العالمي حول الفرص الإقتصادية الخاصة بالشباب هو إجتماع يُعقد سنوياً ويجمع الجهات المموّلة، والباحثين، وأهل الممارسة، وصنّاع السياسات، والمؤسسات والشباب من أكثر من ٥٠ دولة للبحث في الدروس المستخلصة وسبل تعزيز الإستخدام في صفوف الشباب.

دعوة منظمة العمل الدولية إلى التحرّك

في حزيران/يونيو ٢٠١٢، إعتمدت منظمة العمل الدولية قراراً في مؤتمرها السنوي يدعو إلى التحرّك الفوري والهادف والمتجدّد من أجل معالجة أزمة البطالة في صفوف الشباب. ويتضمن القرار رزمة من الإجراءات التي تم إختبارها في مجالات خمسة: السياسات الإقتصادية الكلية، قابلية الإستخدام، سياسات سوق العمل، الروح الريادية لدى الشباب والحقوق. كما شدّد القرار على الحاجة إلى التوازن والإتساق والتكامل بين مختلف الإجراءات ذات الصلة بالسياسات.

تُناشد الدعوة إلى التحرّك بشأن الإستخدام في صفوف الشباب الحكومات والشركاء الإجتماعيين الى:

- تعزيز النمو المؤاتي للإستخدام وإستحداث فرص العمل من خلال السياسات الإقتصادية الكلية، وقابلية الإستخدام، وسياسات سوق العمل، وتنمية الروح الريادية والحقوق لدى الشباب من أجل معالجة التداعيات الإجتماعية للأزمة بموازاة ضمان الإستدامة المالية والضريبية.
- الإرتقاء بالسياسات الإقتصادية الكلية والحوافز المالية التي تدعم الإستخدام والطلب الإجمالي على اليد العاملة وتحسّن الوصول إلى التمويل وتزيد من الإستثمارات المنتجة – مع مراعاة إختلاف الأوضاع الإقتصادية بحسب البلدان.
- إعتماد إجراءات هادفة ومستدامة على المستوى المالي مثل السياسات المضادة للتقلبات الدورية، والتدخلات من جانب الطلب، وبرامج الإستخدام العامة، وخطط ضمان الإستخدام وبرامج البنى التحتية الكثيفة من حيث اليد العاملة، ودعومات الأجر والتدريب وسواها من التدخلات المتعلقة بإستخدام الشباب. ويجب أن تساهم برامج مماثلة في ضمان المساواة في المعاملة بالنسبة للعمال الشباب.

*****